اقتصاديات النهوض والتشدد *

ولي نصر **

بعد ثماني سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ما يزال كثيرون في العالم الغربي يعتبرون الإسلام تهديداً حقيقياً. فبالنسبة لهؤلاء، يُعتبر المتشددون أو المتطرفون المسلمون بمثابة الأجهزة الميكانيكية المغسولة العقل، أما بقية المسلمين ممن لا يمارسون العنف فإنهم منشغلون باتّباع ما يقوله لهم قادتُهم. بيد أنّ هذا الرأيَ يتجاهل أفقاً آخر أكثر سعة: فالتشدد الإسلامي ليس ناجماً عن مسألة عَقدية، بل هو نتاج مجموعة من المشكلات، مثل الاقتصاديات الموجَّهة التي قيَّدت الأعمال الحرة، وأقْصت الناسَ عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحدَّت من فُرَص العمل، والخدمات، والآمال في مستقبل آخَر. وهناك اليوم مجموعة من الأنباء السارة التي تعني أنّ كل شيء يمكن أن يتغيَّر. وقد بدأ التغييرُ بالفعل. فقد شهدت الأعوام الأخيرة ظهورَ طبقةٍ وسطى على مدى العالَم الإسلامي. وهذه الرأسمالية الصاعدة إذ جرى دِعْمُها من جانب الغرب؛ فإنها تُعطي أمَلاً كبيراً بمكافحة التشدد الإسلامي على مدى العالم أيضاً.

ولنتأمل المسألةَ أولاً. فعلى مدى زمن مُتطاول ظلَّ مستوى العيش يتراجع في أجزاء واسعة من العالَم الإسلامي. وفي الوقت نفسه فإنّ أعمار الناس في العالم الإسلامي تتجهُ للانخفاض، مُضيفة المزيدَ من الضغوط على درجات النموّ الاقتصادي. وهناك تقدير أنّ العالم العربي يكون عليه حتى العام 2020م أن يكونَ قد خلق مائة مليون فُرصة عمل لمواجهة الطلب المتزايد للشباب، على أن الفُرصَ لتحقيق: ذلك لا تبدو زاهية. فالبطالة بين الشباب تتزايد، والذين يكونون محظوظين في العثور على العمل، يكون عليهم أن يقبلوا بأعمالٍ تافهة. ثم إنّ الجهوزية الاجتماعية ضئيلة، كما أنّ التطرف يزدهر يغذيه الغضَب واليأس. كما أنّ الإسلام المتطرف يَعِدُ أو يُعطي الشباب الغاضبين المعنى الذي لا يجدونه في حياتهم اليومية. وقد قال لي رجلٌ باكستاني، كان ابنه يتحول نحو التشدد الديني ليصبح جهادياً: «ليحصل ابني على الشهادة، فلا شيء له في هذا العالم مستقبلاً. وعلى الأقلّ، إذا مات مُجاهداً فإنّ ذلك سوف يجلب الشرف لأسرته»!

لكنْ تحت هذا الرماد الخامد، بالوُسع رؤيةُ جمراتٍ متوقِّدة للتغيير. فالإصلاحات الاقتصاديةُ في تركيا ودُبي وماليزيا، وحتّى فقْد السيطرة على الاقتصاد في مصر، والضفة الغربية، وباكستان؛ كلُّ ذلك يوسِّع من المساحات -وإن تكن غير كافية- للأعمال والتجارة. وقد أقبل المستثمرون ورجال الأعمال على الإفادة من هذه التغييرات. والنتيجة ولادة ونُمُوّ الطبقة الوسطى باطّراد. في الستينات، وفي الدول الإسلامية الكبرى مثل تركيا، ما كان أكثر من ثلث السكّان يعيش في المدن، كما أنّ حجم الطبقة الوسطى ما كان

يزيد على الـ6% من مجموع السكان. أما اليوم فإنّ حِوالي ثلثي السكّان يعيشون في المدن، كما أنّ حجم الطبقة الوسطى تنامى لأكثر من الضعفين. وإذا حدَّدْنا تلك الطبقة بأنها تتكوَّنُ من أولئك الذين يحصلون على مرتَّبٍ دائم، وما يتبع ذلك من فوائد، ويستطيعون إنفاق ثُلُث دخْلهم كما يشاءون؛ فإن حجم هؤلاء بباكستان يبلُغ 15% من السكان، و30% في تركيا. ثم إنّ حجم تلك الطبقة يتضاعفُ أيضاً وأيضاً إذا وسّعْنا التعريف ليشمل أولئك الذين يعتنقون وجهة نظرٍ حديثةٍ في الشؤون الحياتية، من مثل تحديد النسْل، والاجتهاد في الإنفاق على تعليم أولادهم. ويقدِّر البعض أنّ 60% من المواطنين الإيرانيين ينطبق عليهم هذا التعريف، أو أنهم يستعدُّون لدخول تلك الحلبة ومقاييسها. وهذه العلامات للطبقة الوسطى الجديدة، والروح الرأسمالية، يمكن أن نجدها في سائر أنحاءِ العالم الإسلامي، وحتّى في بيروت التي مزّقتْها الحروب، وطهران التي تحشدُ فيها الأُصوليات. هناك، حيث تبدو الصورة رمادية ومزعجة، بدأ نهوضٌ اقتصاديٌّ ملحوظ. فبين العامين 2002 و2008م ارتفع الدخل العامُّ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار 3، 7%، بدلاً من 3% في الحقبةِ السابقة. وهذا النموّ على ضآلته له معنىً بارز: ذلك أنّ الروح الرأسمالية الظاهرة هي الأمَلُ الأفضَلُ للتقدم الاجتماعي. كما أنها السلاحُ الأكفأ لمكافحة التطرف. ومع أنه من الصحيح أنّ إرهابي الحادي عشر من سبتمبر كانوا من الطبقة الوسطى (مثلما كان عليه الأمر لدى إرهابيين آخرين)؛ بيد أنَّ المهمَّ هل تدعم الطبقة الوسطى في أكثريتها الإرهاب والعنف أم لا؟ إنّ المشكلة في العالم الإسلامي كانت حتى اليوم أنّ الطبقة الوسطى الصغيرة والهشة ما كانت لها منافذ على الاقتصاد العالمي، وكانت تعتمد في بقائها على الأعطيات ووجوه المساعدة من الدُوَل. ونموُّ الرأسمالية المحلية، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، يمكن أن يغيِّرا الوضع.

لقد بدأت القوى الجديدة التأثير بالفعل. وتشير النزاعات بشأن الانتخابات الرئاسية بإيران إلى محاولةٍ من جانب الطبقة الوسطى الصاعدة إلى حماية مصالحها الاقتصادية وحرياتها في وجه الرئيس الشعبوي التوجه، الذي يريد تركيز الاقتصاد والقرار السياسي بيد السلطة المركزية. أما تركيا فقد بلغت أبواب المستقبل بالفعل. فهي ديمقراطيةٌ إسلاميةٌ ناجحةٌ، مندمجة تماماً في الاقتصاد العالمي، وسيكرِّر النموذج التركي نفسَه في سائر المواطن الأُخرى. هناك مليار ونصف المليار مستهلك، وهؤلاء في حركتهم الضخمة للتحديث والتلاؤم والاندماج، سيدْمُجون في الوقت نفسه الإسلام التقليديَّ مع الإسلام المعتدل مع الفُرَص والفوائد المادية للرأسمالية الليبرالية. إنهم يطمحون لإيجاد سدلع إسلامية، وليس اللحم الحلال وغطاء الرأس وحِسْب. يريدون المساكن والأنسجة والمصارف والتعليم والتسلية ووسائل الاتصال وسدلع الاستهلاك. وهذه المطالب والاحتياجات أنتجت موجاتٍ في الأسواق العالمية. وخيرُ ما يُشير إليها هذا الازدهار في ما صار يُعرف بالاقتصاد الإسلامي (وهو نوعٌ من الخدمات المالية الملتزمة بالقواعد الفقهية المحرِّمة لكسْب المال بالمال، والفوائد). ونموُّ هذه الخدمات يربطِ العالم الإسلامي أكثر إلى الاقتصاد العالمي. ورغم أنّ «الاقتصاد الإسلامي» يبقى ساحة هامشية؛ فإنّ هناك اليوم 300 مؤسسة مالية

إسلامية تعمل في 75 بلداً، ويبلغ رأسمالها الـ 500 بليون دولار. أما الأموال المستثمرة في الـ «بوند» فتبلغ 82 بليون دولار، أي بنسبة 10% من 1% من سوق الـ «بوند» في العالم. وهناك من يذهب إلى أنّ رأسمال الاقتصاديات الإسلامية هذه سوف يرتفع إلى 4 تريليونٍ دولارٍ في العام 2015م. وهذا النوع من التعامُلات المالية قد يبدو لأولٍ وهلةٍ أنه مُحاولةٌ دفاعيةٌ في وجه ممارسات الاقتصاد العالمي. لكنه يمثّل في الحقية مبادرةً للدخول فيه، لكنْ بشروطٍ ذات معنىً بالنسبة للمسلمين، وهي شروطٌ تمزج بين الرأسمالية والوَرَع (الإسلامي).

إنّ بعض أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة، هم من أبناء الفئات البيروقراطية السابقة. بيد أنّ الكثرة الكاثرة من هؤلاء تأتي من الأرياف والأقاليم، ومن الفئات الاجتماعية الدنيا. وقد قفز أبناءُ الفئات الريفية الفقيرة إلى صفوف الطبقة الوسطى، من خلال اعتناق شروط ومتطلبات الاقتصاد الحديث. وكثيرٌ من هؤلاء ملتزمون دينياً، لكنّ مصالحهم ومطامحهم وثرواتهم تضعهم في مواجهة التطرف. فمع الثورة التغييرية تأتي ظروف الاستهلاك المتغيّرة، والقيم الليبرالية والاجتماعية والسياسية للاندماج بالعالم. وهذا لا يعني أنه لن يكون هناك بعد اليوم إرهابيونٍ باسم الإسلام. بيد أنّ الإرهاب والعنف لن يكونا لدى الفئات الإسلامية الجديدة مبدأً ولا أداةً في التفكير والتصرف بالداخل وتُجاه الخارج. وهذه عمليةٌ تطوريةٌ مُشابهة لما حدث في أميركا اللاتينية في التسعينات من القرن الماضي. فالرهانُ لدى الفئات الجديدة على التجارة والخدمات سيحول دون الخضوع لأفكارٍ مدمِّرةٍ تُشكِّلُ خطراً على مستقبلها. أما الغربة التي شعر بها المسلمون تُجاه الغرب فلها أسبابُها التاريخية، لكنها ازدادت وتفاقمت بسبب العزل الذي مورسَ من قبل على هذه الفئات النخبوية في علائقها بالعالم. وإذا تغيَّر هذا الأمر -وهذا ما يحدُث- فسيبدأون بالنظر إلى الأمام بدلاً من الغرق في الماضي. إنّ صعود هذه «الوسطية الوازنة» يشكّل تياراً أو توجُّهاً هو من القوة بحيث يُعادلُ إن لم يَفُقْ التوجُّه المتشدّد. وهو قادرٌ على الإمساك بمفتاح التغيير للقلوب والأذهان في العالم الإسلامي لليوم وللغد.

وإنه لأمرٌ سابقٌ لأوانه أن يقال: إن عالم الأعمال الإسلامية سوف يقود في لاهور وطهران والقاهرة، باتجاه ثورةٍ رأسمالية، تشبه تلك الثورة التي أنجزتها البروتستانتية بهولندا قبل أربعة قرون. بيد أنّ التجربة الأوروبية التاريخية تشْعرُ بأنّ هذه القوى بالذات هي التي تملك الفرصة لتحديث العالم الإسلامي. إنّ الرأسمالية الحديثة هي من صنع أبناء الإصلاح (البروتستانتي). بيد أنّ إيمانهم الطهوري ليس هو الذي غيَّر الأشياء. بل الذي أدَّى إلى ذلك اقتناعهم الجديد آنذاك بالتجارة والتعاملات الصناعية والمالية. وهو الذي اشتغل وفعل في الساحات الأوروبية الجانبية مثل اسكتلندا وأدى إلى ظهور آدم سميث وديفيد هيوم. ويشبه ذلك ما يحدث اليومَ في العالم الإسلامي. فالذين سوف يهزمون التطرف، ليس الديكتاتوريين العلمانيين، ولا رجال الدين المتنورين، أو الإصلاحيين الليبراليين؛ بل أصحاب المبادرات الاقتصادية ورجال الأعمال. وهذه الحقيقة لها دلالاتُها بالنسبة للحكومات الغربية. فالقيم تكتسبُ فعاليتها عندما تخدم المصالح الاقتصادية

والاجتماعية للناس، وهي تؤثر في السياسات والدول عندما تصل إلى السلطة. وإذا كانت القيم الرأسمالية المعتدلة، ما اكتسبت النفوذ البارز حتى الآن في العالم الإسلامي؛ فإنّ ذلك لا يعود لأمْرٍ يتعلقُ بروحِ الإسلام أو جوهره؛ بل لأنَّ الطبقة التجارية التي تعتنق هذا الاتّجاه ما تزال صغيرة جداً. وإذا جرت مُساعدةُ هذه البورجوازية بحيث تنمو وتسيطر في المجتمعات؛ فإنَّ تلك تكون الطريقة الأفضل لتثبيت نفوذ القيم الجديدة وتجذيرها.

فماذا يكونُ على واشنطن وحلفائها القيامَ به؟ الجواب الأول على السؤال هو التجارة. فقد قدَّم الغرب المال والدم للحفاظ على مصالحه في الشرق الأوسط الكبير. لكنه ما فعل إلاَّ القليل في مجال الأعمال الحقيقية (باستثناء ما حصل مع تركيا). وإذا عزلنا مشتريات السلاح، ومبيعات النفط والغاز؛ فإنّ التبادلات التجارية مع المنطقة الإسلامية لا تُقارَنُ بما يحدث مع أميركا اللاتينية وشرق أوروبا والهند. وتملك الولايات المتحدة اليوم اتفاقيات للتجارة الحرة مع المغرب والأردن؛ في حين تفكّر أوروبا في اتفاقياتٍ للتشجيع والتسهيل مع بلدان البحر المتوسط العربية والإسلامية. وهذه خطواتٌ إيجابية، لكنْ ما تزالُ السلعُ العربيةُ الصُنْع ضئيلة في المخازن الغربية. إنّ محاولة إصلاح دينٍ آخَر هي عملٌ غبي. أمّا سجلُّ الغرب في عمليات بناء الدول، فيدعو للسُخْرية. فما تستطيع الولايات المتحدة والغرب القيام به بالفعل هو إسقاط الحواجز في مسائل الأعمال. ولكي يجري تشجيعُ الطبقة الوسطى الإسلامية وجوداً وتغييراً وثورة؛ فالمطلوبُ تحريرُ الاقتصاديات الإسلامية من قبضة الدولة وسيطرتها. والذي ينبغي السعيُ إليه دفْع السلطات المركزية إلى تطبيق حكم القانون، والإصغاء لمعايير الشفافية والمحاسبة، وفتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المُباشرة، والتجارة، والتدفُّق الحُرّ للسلع والمصادر، وخفض درجات الضبط والتوجيه. وعلى الدول المتقدمة أن تشجِّع الأعمال الصغيرة سواءٌ أكانت تحت سيطرة الدول أو خارجها، كما عليها أن تشجِّع التحرر من ممارسات اقتصاديات القطاع العام، وتصغير حجم الذين يتقاضون المرتَّبات من الدولة. ومن جهةٍ أخُرى على الغرب أن يفتح أسواقه للسلع من العالم الإسلامي، والتأكُّد من أنَّ الأموال التي تُتدفقُ إلى الجهات الإسلامية إنما يجري إنفاقُها في المجالات الصحية والصحيحة. وهذا كلّه حتى لو حَصَل؛ فإنه لن يجلب التغييرَ المنشودَ في سنواتٍ قليلة. ذلك أنّ العالمِ الإسلامي يُعاني من مُشكلات كثيرة. لكنّ التغيير يظلُّ ممكناً، ما دام العالم الغربيُّ حريصاً على توثيق علاقاته بالوسط الوازن، وما دام يُساعدُهُ على الازدهار. إنّ التغيير الكبير الذي حدث في الغرب على مدى قرون، يبدأ اليومَ مثيلٌ له في روحه وفعْله وفعاليتَه في الشرق الأوسط الكبير. وعلى الولايات المتحدة وأوروبا دعمَهُ ومساعدتَهُ في المدى الطويل، لكي يُثبتوا أنهم يقفون على الجانب الصحيح من التاريخ الذي يتبلورُ ويزدهر.

****

*) فصل من كتاب صدر في آخر العام 2009م بعنوان؛ Forces of Fortune: The Rise of a New Muslim Middle Class and What it Means for Our World.

**) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تافت، وابن باحث الإسلاميات المعروف سيد حسين نصر. وكانت أطروحته للدكتوراه عن أبي الأعلى المودودي، واشتهر له قبل سنوات كتابه: (صحوة الشيعة).